IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assist. Prof. Dr. Mohammed Kadhim Abbas Al-Maeeni
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies, Iraq

Corresponding author E-mail:

Mohammed.k@cis.uobaghdad.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61629

Keywords:

decision-making,
Chinese system,
collective leadership,
Inclusiveness.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

February 18, 2026

Revised:

March 14, 2026

Accepted:

April 18, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

The transition to inclusiveness in Chinese decision-making: motives and consequences

Abstract

After the death of the leader (Mao Zedong), his successor (Deng Xiaoping) and his colleagues sought to prevent excessive concentration of power, by establishing fixed and specific conditions for positions, a mandatory retirement age, delegating power from the CCP to government agencies, holding regular meetings of party institutions, all these measures were designed to decentralize power, organize political life, institutionalize it, followed by their successors (Jiang Zemin) and (Hu Jintao), as the regular succession of leadership before death was a rare achievement in the Chinese Communist system, and the most important source of "authoritarian flexibility". Over the past decade, (Xi) has made extensive efforts to systematically restructure and centralize decision-making processes within the Chinese party state in all policy areas, strengthen the ability of the CCP to control policy-making and expand its power to advance the Chinese policy agenda, as Chinese President (Xi) is working to return China to the stage of personal leadership after decades of institutional collective leadership; while avoiding what he considers shortcomings in the leadership of his predecessors, however, Xi's centralization of decision-making power may reduce the ability to adapt to lower-level local governments, encourage the adoption of the CCP on certain political approaches to meet China's structural challenges, and if these trends continue, China may put itself in front of a complex set of challenges that force the United States to make difficult-to-predict political and economic decisions, a more assertive foreign policy, and a more aggressive military posture.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

التحول الى الشمولية في صنع القرار الصيني: الدوافع والمآلات

أ.م. د. محمد كاظم عباس المعيني
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
Mohammed.k@cis.uobaghdad.edu.iq
ORCID ID: 0009-0007-4581-5747

الملخص

بعد وفاة الزعيم (ماو تسي تونغ) عام 1976، سعى خلفه (دينغ شياو بينغ) وزملاؤه الى منع التركيز المفرط للسلطة، من خلال وضع شروط ثابتة ومحددة للمناصب، وسن تقاعد الزامي، وتفويض السلطة من الحزب الشيوعي الصيني الى الوكالات الحكومية، وعقد اجتماعات منتظمة لمؤسسات الحزب، وصممت كل تلك الاجراءات لإضفاء اللامركزية على السلطة، وتنظيم الحياة السياسية، ورسم الطابع المؤسسي عليها، وممارسة الخلافة السلمية المنتظمة للقيادة التي اتبعها خلفهم (جيانغ زيمين) و (هو جينتاو)، اذ كانت الخلافة المنتظمة للقيادة قبل الوفاة انجازاً نادراً في النظام الشيوعي الصيني، واهم مصدر لـ "المرونة الاستبدادية". خلال العقد الماضي، بذل (تشي جين بين) جهوداً واسعة النطاق، لإعادة هيكلة وتركيز عمليات صنع القرار داخل الدولة الحزبية الصينية بشكل منهجي في جميع مجالات السياسة، وتعزيز قدرة الحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على صنع السياسات وتوسيع سلطته لدفع أجندة السياسة الصينية، اذ يعمل الرئيس الصيني (تشي جين بين) الى اعادة الصين الى مرحلة القيادة الشخصية بعد عقود من القيادة الجماعية المؤسسية؛ يهدف هذا النهج الهرمي الى توحيد الحكومة والأمة تحت قيادة الحزب، وتحقيق تطلعات الرئيس (تشي) لتعزيز قوة الصين، مع تجنب ما يعتبره أوجه قصور في قيادة أسلافه، ومع ذلك؛ فإن مركزية (تشي) لسلطة اتخاذ القرار، قد تقلل من القدرة على التكيف مع الحكومات المحلية ذات المستوى الأدنى، وتشجع اعتماد الحزب الشيوعي الصيني على مناهج سياسية معينة لمواجهة التحديات الهيكلية للصين، واذا استمرت هذه التوجهات، فقد تضع الصين نفسها امام مجموعة تحديات مركبة تجبر الولايات المتحدة الامريكية على اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية يصعب التنبؤ بها، وسياسة خارجية أكثر حزما، وموقف عسكري أكثر عدوانية.

الكلمات المفتاحية: صنع القرار، النظام الصيني، القيادة الجماعية، الشمولية.

المقدمة

امتازت الصين في القرن الحادي والعشرين باقتصاد حديث نابض بالحياة ومجتمع منفتح على العالم، مع طبقة وسطى حضرية كبيرة ومتعلمة جيداً، اتبع نظامها السياسي المثال التاريخي للأنظمة الاستبدادية الأخرى، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي تدريجياً على الحكم لجعله أكثر مساءلة واستجابة وملزماً بالقانون. بعد وفاة (ماو تسي تونغ) عام 1976، تعمد خلفاؤه صياغة نظام كانوا يأملون فيه منع صعود ديكتاتور آخر، فبعد ان انقلب (ماو) ضد القادة الآخرين وعرض الأمة الصينية للخطر من خلال مخططات غير عقلانية واخطاء مأساوية، مثل القفزة العظيمة للأمام (1958–1962)، والثورة الثقافية (1966–1976)، لم يلقِ (دينغ هيسياو بينغ) اللوم على رفيقه (ماو) كفرد على تلك الاخطاء، وبدلا من ذلك، استهدف (دينغ) المصدر المنهجي للمشكلة، وهو ان الإفراط في تركيز السلطة من شأنه أن يؤدي إلى حكم تعسفي من قبل الأفراد على حساب القيادة الجماعية، كان محور الجهود المبذولة لمنع الديكتاتورية وتنظيم المنافسة السياسية هو ممارسة الخلافة السلمية للقيادة، فغالبا يعد طلاب الاستبداد تحديد خلافة للقيادة، على انها نقطة ضعف تهدد استقرار النظام من خلال تغذية الصراعات على السلطة وتعزيز القيادة المتصلبة. حتى عام 2012، وفي عهد (تشي جين بين) بدأت الصين التحول وعادت الى القاعدة الشخصية، اذ أشار (تشي) بوضوح إلى نيته البقاء في منصبه بعد انتهاء فترتي ولايته العاديتين في عام 2022.

إشكالية البحث: حدث تحول واضح في نمط القيادة الفردية بعد وفاة الزعيم (ماو) نحو القيادة الجماعية المؤسسية التي اسسها الزعيم (دينغ)، كمحاولة للإصلاح والانفتاح ومعالجة نكسات القفزة الى الامام والثورة الثقافية التي اطلقها الزعيم (ماو)، الا انه لم تكن تلك السياسات والقواعد المؤسسية للقيادة الجماعية عميقة وراسخة بشكل كافي لمنع اي رئيس طموح لاستعادة الحكم الفردي، تكمن الاشكالية في محاولة فهم طبيعة التحول نحو الشمولية في صنع القرار الصيني، وماهي الدوافع والمالات لذلك التحول، اذ تشهد الصين تحولاً واضحاً نحو تعزيز دور الرئيس (تشي) وتركيز سلطته، والسؤال الجوهري هنا؛ هل سينجح الزعيم (تشي) في تجاوز تحديات وعقبات نمط الحكم الشمولي؟ والى اي مدى؟، وهل التركيز المفرط للسلطة ممكن ان يوفر نقطة محورية لمقاومة النخبة السياسية للحكم الفردي في المستقبل؟

فرضية البحث: مجمل عوامل الاخفاق في عملية صنع القرار الصيني في ظل نظام القيادة الجماعية كانت نفسها العوامل والركائز التي سهلت عملية التحول نحو تركيز السلطة وترسيخ القيادة الفردية، لاسيما في ظل وجود شخصية موهوبة مثل الزعيم (تشي) تتمتع بكاريزما وذكاء عالي وطموح غير محدود، تفترض الدراسة ان التحول نحو الشمولية في صنع القرار الصيني يعود الى دوافع داخلية وخارجية، اذ يسعى الرئيس (تشي) الى تعزيز دوره القيادي وتحقيق اهدافه السياسية والاقتصادية، ويتوقع ان يؤدي هذا التحول الى مآلات ايجابية وسلبية على المستويين الداخلي والخارجي، وبالتالي فان استمرار رجحان كفة دوافع التحول نحو نمط الحكم الشمولي على حساب كفة التحديات، يعني بقاء الحال على الاقل طيلة بقاء الرئيس (تشي) على قيد الحياة، الا ان طبيعة النظام الصيني المعقدة من الصعب ان يستحوذ عليها شخص واحد لمدة طويلة.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي لمعرفة آليات عملية صنع القرار ودور المؤسسات الرسمية في ذلك، واسباب عملية التحول نحو الشمولية، فضلاً عن المنهج الوصفي المستخدم لتوضيح نوع وطبيعة مسار القيادة السياسية والظروف التي ادت لعملية التحول، والمنهج الاستشرافي لرسم المشاهد المحتملة ومستقبل عملية التحول في اسلوب القيادة ونمط الحكم.

هيكلية البحث: تضمن البحث ملخص ومقدمة وخمسة مباحث، تناول المبحث الاول دوافع التحول نحو الشمولية، والمبحث الثاني اخذ سياسات ترسيخ الحكم الشمولي، اما المبحث الثالث تناول تحديات ومعوقات الحكم الشمولي، اما المبحث الرابع فكان المناورة الجيوبوليتيكية ومستقبل الصين في ضوء الفرص المتاحة، والمبحث الخامس تناولنا فيه المآلات، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول: دوافع التحول نحو الشمولية

قبل الولوج بدوافع التحول في نمط الحكم نحو الشمولي لابد لنا من التطرق الى انماط الحكم السابقة، فنرى بالبداية ضرورة توضيح طبيعة الحكم الشمولي الاول في عهد الزعيم (ماو) وآلية صنع القرار فيه؛ فان ما يفسر قوة حكم (ماو)، أولاً، كانت السلطة في الحزب الشيوعي الصيني مرتبطة بالإرث الثوري، وبالتالي لا يمكن لأحد أن ينافسه. ثانياً، كان لديه سيطرة شخصية على جيش التحرير الشعبي ومكتب الحرس المركزي. ثالثاً، ايمان الشعب الصيني تماماً به، مما يعني أن أي انقلاب عليه كان سيؤدي إلى حرب أهلية. رابعاً، افتقر الحزب إلى القيود المؤسسية على القائد الأعلى، وكان للحزب معايير قوية تفضل الانضباط السياسي على الحرية والنقاش. وأخيراً، ان أي انتقاد صريح للقيادة يهدد بزعزعة استقرار النظام ككل، وعليه فان هذه المزايا ترجمت قدرة (ماو) على الحكم والادارة واتخاذ القرار، وكمثال لبعض قراراته، على الرغم من سماح (ماو) للمشككين بالتعبير عن ترددهم بشأن دخول الحرب الكورية، إلا أنه كان قد قرر بالفعل أن الصين ستتدخل متجاهلاً نصيحة متخصصيه، وكان قراره ايضاً بمهاجمة القوات السوفيتية على الحدود في عام 1969 يهدف جزئياً إلى إعادة تأكيد الاستقرار في الداخل بعد فوضى الثورة الثقافية المبكرة، وغالبا

ما افتعل (ماو) أو بالغ في خلافاته حول السياسة الخارجية مع الآخرين لتوضيح نقطة أو الإضرار بسلطتهم، وبحلول أواخر الثورة الثقافية، لم يعطِ أحد حتى فرصة للمناقشة، وكان النقاش السياسي مجرد مسألة فعل ما قرره (ماو) سلفاً (Torigian, 2019).

وعندما جاء عصر الزعيم (دينغ) خلفاً لـ (ماو)، الذي رفض وقاوم نمط الحكم الشمولي ليتحول تدريجياً نحو نمط القيادة الجماعية، في محاولة منه لإصلاح نظام قيادة الحزب والدولة، إذ أكد على ان التركيز المفرط للسلطة هو الذي انتج الثورة الثقافية والتجاوزات الاخرى لحكم (ماو)، ومن خلال توسيع المشاركة في العملية السياسية، كان (دينغ) وغيره من كبار قادة الأحزاب يأملون في تحسين جودة القرارات وبناء الدعم لها بين المجموعات المكونة الرئيسية، في حين انه كان قادراً على فرض واتخاذ اي قرار لصالحه لما يملكه من هيبة ثورية فضلاً عن منصبه كرئيس للجنة العسكرية المركزية الذي يستطيع ان يفرض فيه قواعد الطاعة والاحترام على الجميع، وبالرغم من سيطرته على السياسة الخارجية أكثر من المجالات الأخرى، الا انه وضع قيود مؤسسية ذات مغزى؛ فهو لم يشغل أبدا المناصب الرسمية العليا في القيادة، وفضل الحفاظ على سرية منصبه كحامي الحزب، ونادراً ما كان يدير الشؤون العملية لعدم رغبته في أن ينظر إليه على أنه يسيء استخدام تلك السلطة، وكان لديه عقلية أكثر عملية في صنع السياسات وأظهر القدرة على عكس المسار في مواجهة الانتكاسات، وكمثال لبعض القرارات في عهده، في عام 1985 قام بتقليص حجم الجيش بمقدار 1 مليون، وهو عمل تسبب في مشاعر شخصية سلبية شديدة بين الرتب العليا، فكما هو الحال في عهد (ماو) ، كان لأخطاء الادارة والسياسة الخارجية التي ارتكبتها ادارة (دينغ) تداعيات خطيرة على مستقبل الحكم، منها قرار ادارته في نوفمبر 1986 بدعوة رئيس الوزراء الياباني (ياسوهيرو ناكاسوني) بالإضافة إلى 3000 شاب ياباني لزيارة بكين قد أضر بمكانته، اذ لعب هذا الفعل دوراً مهماً في التسبب في احتجاجات طلابية كبيرة، بحلول عام 1991، استقال (دينغ) من جميع المناصب الرسمية وانخفضت شعبيته لأنه أقال اثنين من الأمناء العامين ولم يستطع منع احتجاجات تيانانمين أو حلها سلمياً (Torigian, 2019)، ولتوضيح آلية صنع القرار، فانها اعتمدت على مايسمى (بالادارة بالاستثناء)، من خلال بيروقراطية الحكومة الصينية وفقاً لقواعد القرار المميزة في كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي التنظيمي، اذ يتخذ ممثلو الوكالات القرارات بقاعدة توافق الآراء؛ فاذا وافقوا جميعاً يتم التصديق على القرار تلقائياً من قبل المستوى الأعلى، واذا لم يتمكن البيروقراطيون من التوصل إلى توافق في الآراء، فيحال القرار إلى المستويات الأعلى، وإذا لم تتمكن المستويات الأعلى من الاتفاق، فعندئذ يتدخل المدير النهائي (الحزب الشيوعي) لفرض الحل، وفي ذات السياق اتبع (زيمين) و (هوجينتاو) نمط القيادة الجماعية ولكن كانوا يفتقدون الى الكاريزما الثورية والقدرة الحازمة على اتخاذ القرارات (Shirk, The Chinese Political System and the Political Strategy of Economic Reform, 1992, p. 69).

هناك عدة عوامل دفعت القيادة الصينية وبالذات الزعيم (تشي) الى التخلي تدريجياً عن نهج القيادة الجماعية الذي رسخه الرئيس الاسبق (دينغ)، والتحول نحو الشمولية وتركيز السلطة كحالة شبيهة بالنهج الذي حكم فيه الزعيم (ماو)، على الرغم من افتقاره الى الهيبة الثورية الحقيقية التي تمتع بها اسلافه (ماو) و (دينغ)، وسنتناول هنا اهم تلك العوامل.

اولاً: الانحلال الآيديولوجي وأزمة شرعية الحزب: ينظر الحزب الشيوعي الصيني إلى القيم الغربية والديمقراطية على أنها تضعف التزام كوادر الحزب والشعب بنظام الحكم الاشتراكي الصيني، وتشكل تهديداً أساسياً لحكمه، لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، اذ دعا الزعيم (تشي) قيادة الحزب الى اعادة النظر وتعميق الرؤية لاستعادة ايمان الحزب الشيوعي الصيني بقيمه التأسيسية محوراً لقيادته، فأزمة الشرعية جاءت نتيجة تخفيف السيطرة الآيدولوجية التي سمحت للقيم الغربية باختراق السياسة والمجتمع الصيني، واصبحت عملية إحياء الحماسة الآيدولوجية في الحزب وفي المجتمع الصيني تحدياً حاسماً يرتبط بحياة او موت الحزب، وتماسك الأمة، واستقرار البلد (Blanchette, 2019).

ثانياً: مكافحة الفساد المستعصي: أصبحت حملة مكافحة الفساد النشطة سمة مميزة لإدارة الزعيم (تشي) وعنصر أساسي في جهود الحزب الشيوعي الصيني لاستعادة الثقة في شرعيته، والحفاظ على حكم الحزب الواحد، كما استخدم الزعيم (تشي) هذه الحملة لتعزيز سلطته من خلال إزالة المنافسين المحتملين وإسكات المعارضة، وعلى الرغم من اعتراف الحزب منذ مدة طويلة وربما طوال مرحلة الاصلاح والانفتاح الصيني بالفساد المستشري باعتباره تحدي مركزي لشرعيته، واطلق حملات عديدة لمكافحته بشكل دوري، وبالرغم من ان الحملة التي نفذت عام 2012، كانت الاقوى والابعد مدى، بإدعاء كبار القادة على ان حملة مكافحة الفساد قد "دخلت في مد ساحق"، الا انه تشير النتائج إلى أن الحملة فشلت في التغلب على الطبيعة المتوطنة لفساد الحزب، وربما أدت إلى تدهور أداء الصين بفعل البيروقراطية المرهقة (Brown, 2018, pp. 1–10).

ثالثاً: احداث ميدان تيانانمين والقلق من تجارب الدول الاخرى: تعكس جهود الزعيم (تشي) لتعزيز سلطته باستئصال المعارضين لقيادته قلق واسع داخل الحزب الشيوعي الصيني بشأن تدهور تماسك النخبة وسيطرته على جهاز الدولة، اذ تسببت كل من، مذبحة ميدان تيانانمين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، في قيام الحزب الشيوعي الصيني باستكشاف الأسباب المحتملة لانهيار النظام، وتحديد أن دولة حزبية مغلقه، ذات أيديولوجية عقائدية، ونخب راسخة، ومنظمات حزبية نائمة، واقتصاد راكد سيؤدي حتماً إلى الفشل، ومن المحتمل أن يعكس تركيز (تشي) على إعادة تأكيد سيطرة الحزب أيضا الرغبة في منع الحزب الشيوعي الصيني من تكرار الأخطاء التي يعتقد أنها ساهمت في سقوط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي من السلطة، وما أعقب ذلك من انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل كامل، في حين أن (تشي) ليس أول زعيم للحزب الشيوعي الصيني يؤكد على تعلم الدروس من سقوط الاتحاد السوفيتي، إلا أن استنتاجاته حول ما هي الدروس التي يجب استخلاصها تختلف في بعض المجالات عن تلك الخاصة بأسلافه، وخلص تحليل اهم عوامل انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي الى: المنافسة والارتباك والتشويش الايدولوجي، ونفي كامل لتاريخ الاتحاد السوفيتي وحزبه، ونفي لرموز الدولة المتمثلة بلينين وستالين، والانخراط في العدمية التاريخية، وفقدان السيطرة على الجيش (CCP DECISION-MAKING AND XI JINPING'S CENTRALIZATION OF AUTHORITY, 2022, pp. 32–33)، دفع ذلك الرئيس (تشي) الى ايجاد طريق مختلف لحزبه عن الاحزاب الشيوعية الاخرى التي فقدت السلطة، وتحول بالاتجاه المعاكس، مؤكداً على ان التغيير من الفردية الى القيادة الجماعية المؤسسية في الانظمة الاستبدادية هو دوري وليس تطوري (others, 2018)، وقد عزز هذا القلق والتخوف مجموعة احداث اخرى، مثلا "الثورات الملونة" في أوروبا الشرقية والقوقاز في أوائل عام 2000، "والربيع العربي" (2010–2011)، و "حركة المظلة" في هونغ كونغ عام 2014، ومشروع قانون هونغ كونغ لمكافحة تسليم المجرمين لعام 2019(McGregor, 2019) .

رابعاً: اخفاقات حكم القيادة الجماعية: قد يؤدي تقاسم السلطة تحت مظلة القيادة الجماعية الى تعزيز مرونة النظام الاستبدادي، فعلى الرغم من كون نظام القيادة الجماعية يقسم المسؤوليات بين القادة في محاولة لمنع اتخاذ القرار التعسفي من قبل زعيم واحد، الا ان ذلك لا يمنع من وجود بعض المشكلات ومواطن الخلل والعيوب، منها، ضعف تنسيق السياسات، وتفشي الفساد، وانقسام القيادة، وبطء او تلكؤ اتخاذ القرار، فاذا كان ترسيخ القيادة الجماعية، وكتمان الخلافات الحزبية ادى الى استقرار النظام السياسي الصيني؛ فنفس تلك الاسباب سمحت بتعطيل اتخاذ القرارات (Shirk, China in Xi's "New Era": The Return to Personalistic Rule, 2018, pp. 22–36).

خامساً: المخاوف من ولاء جيش التحرير الشعبي الصيني: من العناصر الأخرى لحملة الحزب الشيوعي الصيني لتشديد السيطرة على جميع مقاليد السلطة الحكومية، جهوده المضاعفة لضمان الولاء المطلق لقوات الأمن الصينية للقيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشكل عام والأمين العام (تشي) على وجه الخصوص، فقبل صعود الزعيم (تشي) للسلطة عام 2012 تصاعد القلق القديم واثيرت مخاوف جدية داخل قيادة الحزب حول موثوقية قوات الأمن الصينية من وجود عناصر من الجيش وقوات الأمن الداخلي

الصيني تقاوم سلطة القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، حتى أن بعضها استخدم كأداة من قبل قادة المقاطعات لتحقيق طموحاتهم السياسية الخاصة دون اعتبار للسلطات المركزية، كتحصيل الديون، والاستيلاء على الاراضي، وقمع وتعطيل الاحتجاجات (Wuthnow, 2019, p. 529)، لقد ساهمت المقاومة البيروقراطية من قبل كبار قادة جيش التحرير الشعبي بشكل أكبر في فقدان ثقة الحزب الشيوعي الصيني في كبار الضباط العسكريين، فهذه وغيرها من الحوادث المماثلة شددت مخاوف الحزب الشيوعي الصيني منذ مدة طويلة بشأن تحول جيش التحرير الشعبي إلى قوة "مؤممة" Nationalized Force ، تنظر إلى نفسها على أنها جيش وطني محترف وليس كأداة للحزب (Kania, 2019).

سادساً: النفوذ غير الرسمي للقادة المتقاعدون: على الرغم من تضاؤل النفوذ الذي يمارسه زعيم كبير متقاعد كالأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني منذ عهد (دينغ)، الا انه لايزال كبيراً ومؤثراً، اذ لاقت تدخلات (زيمين) في شؤون الموظفين تحت قيادة (هوجينتاو) لوماً كبيراً كسبب للفساد المتزايد على مستوى عال في الحكومة والجيش والحزب، كما يمكن للديناميكيات غير الرسمية بين كبار القادة المتقاعدين او الذين بالخدمة، كذلك بين الزعيم وخليفته، ان تساعد في كبح الميول الدكتاتورية وتسهيل تقاسم السلطة والمحسوبية داخل النخبة، اذ ان الصفة المتطورة حول تخصيص السلطة السياسية بين اجيال متعددة من القادة تمنع اي فصيل او شخص من السيطرة على الآخرين، لكن لا توجد صفقة بين الاجيال يمكن ان تقيد الرئيس (تشي)، فكل من (زيمين) و (هوجينتاو) بعيدين عن طريق (تشي) بسبب تعثرهم السياسي وتقدمهم بالعمر، و لا يوجد خليفة معين مسبقاً يمكن ان يشارك (تشي) ولاء النخبة، فضلاً عن ان مجموعة القوى في سياسات النخبة تميل بشدة لصالح (تشي) (Shirk, China in Xi's "New Era": The Return to Personalistic Rule, 2018, pp. 22–36).

المبحث الثاني: سياسات ترسيخ الحكم الشمولي

بعد عقود من القيادة الجماعية، يعيد الرئيس (تشي) الصين الى القيادة الفردية او الشخصية، اتضح ذلك مع نهاية مدة ولايته الاولى التي دامت 5 سنوات فقام بتعزيز قوته أكبر مما كان يتمتع به سلفه (جيانغ زيمين) او (هو جينتاو)، وتمثلت تلك السياسات بالآتي: (Shirk, China in Xi's "New Era": The Return to Personalistic Rule, 2018, pp. 22–36)

اولاً: كسر الرئيس (تشي) سابقة من خلال عدم الترويج لخليفة في التدريب في مؤتمر الحزب التاسع عشر في اكتوبر 2017.

ثانياً: غيّر المؤتمر الشعبي الوطني (الهيئة التشريعية الصينية) دستور البلاد وألغى الحد الاقصى لولاية الرئيس التي كانت محددة بدورتين، وهذا مؤشر واضح على تخطيط الرئيس (تشي) للبقاء مدة غير محددة، او ربما مدى الحياة، فضلاً عن عدم وجود قواعد مكتوبة تحكم دوران القيادة في قمة السلطة، فلا دستور الحزب ولا اي وثيقة اخرى تحدد سن التقاعد او حدود المدة لأعضاء اللجنة المركزية او المكتب السياسي او اللجنة الدائمة للمكتب السياسي او الامين العام نفسه.

ثالثاً: استوعب (تشي) جميع ادوات السلطة في الحزب والدولة، وأعلن ان "الحزب يقود كل شيء، الشرق والغرب والشمال والجنوب"، واصبحت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي التي يرأسها (تشي) مع 23 اعضاء آخرين بمثابة مجلس دولة ظل أكثر قوة، ويجتمع شهرياً ويصدر سياسات محددة بشأن قضايا واسعة، فضلاً عن ترأس (تشي) 8 مجموعات صغيرة ورائدة بما فيها لجنة الامن القومي، اذ يتعامل (تشي) مع الامن الداخلي بشكل مباشر، مما يقلل من فرص حدوث الانقلاب(CSIS, 2023) .

رابعاً: تحقيق ما يسمى بـ "التصميم رفيع المستوى"، اذ وسع (تشي) من سلطة اتخاذ القرار في الحزب الشيوعي الصيني، واعاد هيكلة جهاز صنع السياسات، لمنح الهيئات الحزبية المركزية سلطات اكبر في صنع القرار التي سبق وان تم تفويضها الى مجلس الدولة (مجلس الوزراء) والهيئات الحكومية الاخرى، وهذا يعد خطوه متقدمة لزيادة سيطرة الحزب على صياغة السياسات وتنفيذها،

مع ضمان توحيد للسياسات المركزية، وهذا يمكنه من التغلب على المصالح المتباينة لوزارات مجلس الدولة والحكومات المحلية، كما زاد (تشي) من عدد مجموعات قيادة الحزب وقوتها البيروقراطية في مواضيع السياسة الاساسية حول مواضيع مختلفة مثل: الاصلاح الشامل والعميق، والحوكمة القائمة على القانون، والامن السيبراني، وعمليات التدقيق، والاندماج العسكري والمدني (CCP DECISION-MAKING AND XI JINPING'S CENTRALIZATION OF AUTHORITY, 2022, pp. 32-33).

خامساً: احكم (تشي) قبضته على جيش التحرير الشعبي بصورة تبدو أكثر اكتمالا من سيطرته على الحزب الشيوعي الصيني والحكومة، كما لم يسيطر اي زعيم آخر ولا حتى (ماو) على الجيش بنفس القدر الذي يسيطر عليه (تشي) اليوم، اذ تولى (تشي) المنصب الجديد للقائد العام لقيادة المعركة المشتركة لجيش التحرير الشعبي، بمعنى ان (تشي) يدير الجيش مباشرة بنفسه، فضلاً عن سيطرته على الشرطة شبه العسكرية المسؤولة عن إخماد الاضطرابات المدنية.

سادساً: تحول (تشي) ايدولوجياً الى اليسار، وحظر الحزب الشيوعي الصيني رسمياً مناقشة وسائل الاعلام والمدارس والجامعات لعدة مواضيع اعتبرها الحزب تخريبية مرتبطة بالقيم الغربية، وهي (العولمة، حرية الصحافة، استقلال القضاء، حقوق الانسان، المجتمع المدني، اخطاء الحزب التاريخية، المحسوبية)، وتم حظر الكتب المدرسية الغربية واستبدالها بكتب تؤكد على الماركسية، ففي جميع مستويات التعليم يتم تخصيص اوقات لدورات السياسة الالزامية، في مقابل واجه المثقفين الذين لديهم مدونات شعبية تعارض او تنتقد سياسة الحزب للتضييق والاعتقال.

سابعاً: اصبحت الرقابة اكثر توحيداً ومركزية، اذ وضع (تشي) ادارة الكترونية جديدة وقوية تديرها مجموعة صغيرة رائدة برئاسته، تسعى الى كسب الرأي العام، ومراقبة الاصوات الناقدة في تطبيقي Sina و Weibo (النسخة الصينية من وسائل التواصل الاجتماعي)، فضلاً عن اختراق دوائر الاصدقاء على WeChat، كذلك اصبح من الصعوبة اختراق جدار الحماية للوصول الى وسائل الاعلام الاجنبية بسبب السيطرة شبه الكاملة على المعلومات، في مقابل دعوة المؤسسات الفنية ووسائل الاعلام وشبكة الانترنت الى تكثيف الجهود وترويج الدعايات الايجابية وتعزيز الدعم الشعبي للحزب.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الحكم الشمولي

ستظل تايوان القضية الجوهرية والحرجة والتحدي الاكبر لاية قيادة صينية؛ فهي الخاصرة الرخوة في المدرك الاستراتيجي الصيني والعقبة الرئيسة لتحقيق طموحاتها الاقليمية والدولية، فضلاً عن ذلك، هناك العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والمعوقات البيئية التي تواجه الصين، في مقابل محاولة القيادة الصينية الحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز التنمية والازدهار الاقتصادي والتطلع لتحقيق اهدافها الخارجية، وبالرغم من سعي الرئيس الصيني (تشي) الى الاصلاح وازالة المخاوف، وشرع بتعزيز سلطته على الحزب والدولة، الا انه بقت بعض اوجه القصور والخلل التي شكّلت نقاط ضعف جديدة ومستمرة، ومنها:

اولاً: على الساحة الداخلية: على الرغم من امكانية زعزعة استقرار النظام كرد فعل النخبة ضد اسلوب الرئيس (تشي) بالحكم، الا ان هناك عدة تحديات تواجه الصين بشكل عام يكمن حصرها بما يأتي:

1. سوء اتخاذ القرار الناتج عن التركيز المفرط للسلطة، اذ استوعب (تشي) كافة مقاليد السلطة، واحاط نفسه بالمتملقين، وبالتالي هو غير مقيد محلياً، واتبع نفس نمط (ماو) في تنفيذ مشاريعه الطموحة بأسلوب الحملات الأيدولوجية التي يتنافس فيها المسؤولون لإظهار الولاء بشغف على اي مخطط يفضله الزعيم، اذ يؤدي تركيز السلطة في الحزب الشيوعي الصيني الى ظهور تحديات جديدة في مجال الحكم، فيصبح اتخاذ القرار معتمدا على التوجيه الشخصي للأمين العام للحزب (تشي)؛ ففي خطاب ألقاه الزعيم

الصيني الاسبق (دينغ شياو بينغ) عام 1980 حول إصلاح نظام القيادة في الصين، حذر فيه من أن "التركيز المفرط للسلطة من شأنه أن يؤدي إلى حكم تعسفي من قبل الأفراد على حساب القيادة الجماعية"، واعتبر نظام القيادة الجماعية مفتاحا لمنع عودة الحكم الاستبدادي على غرار حكم الزعيم (ماو) (Shirk, China in Xi's "New Era": The Return to Personalistic Rule, 2018).

2. التحديات الاقتصادية، وفقاً للإحصاءات الصينية الرسمية، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 6.3% في النصف الأول من عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ 30 عاما تقريباً، اذ يميل صناع السياسة الصينيين الى اتخاذ تدابير تحفيزية لتحقيق الاستقرار في النمو (BEIJING'S INTERNAL AND EXTERNAL CHALLENGES, 2019, pp. 119–168)، اذ واصل الزعيم (تشي) لمركزية الحكم الاقتصادي لتعزيز قطاع الدولة بالرغم من كونه اقل انتاجية من القطاع الخاص؛ فالقيادة تدرك بأن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل مهدد بعدة معوقات، منها، عودة قطاع الدولة على حساب القطاع الخاص، وارتفاع مستويات الديون، والشيخوخة السكانية السريعة، وبرغم ذلك بقت استجابتها مقيدة بالأهداف السياسية المهيمنة، اذ تحصل الشركات المملوكة للدولة على حصة الأسد من الائتمان المصرفي؛ ففي عام 2016 ، تلقت تلك الشركات 83% من جميع القروض الجديدة، مقابل 11% للشركات الخاصة(Lardy, 2019) ، وفي الوقت نفسه يتعرض القطاع الخاص في الصين الذي يساهم بنحو 66% من الناتج المحلي الإجمالي للصين و 90% من الوظائف الجديدة، لضغوط شديدة بسبب أزمة الائتمان، وشكّل أضعف توسع اقتصادي في البلاد منذ عام 1990(Gopalan, 2018) ، أدت الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الصينية لخفض مستويات الديون الإجمالية إلى خنق التمويل للقطاع الخاص لصالح قطاع الدولة؛ ففي السابق استخدمت البنوك الصينية قنوات خارج الميزانية العمومية لإقراض الشركات الخاصة، والتي تعتبر أكثر خطورة لأنها لا تتمتع بدعم الدولة الضمني، واجبرت حملة تقليص المديونية تلك البنوك على إعادة هذه القروض إلى دفاترها، مما تطلب منها تخصيص المزيد من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي الإقراض بمعدل أعلى للمقترضين من القطاع الخاص، اذ ان ارتفاع عبء الديون يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وفقا لبنك التسويات الدولية، وفي اشارة لأحدث البيانات المتاحة لعام 2023، بان اجمالي الديون غير المالية للصين بلغ نحو 33.2 ترليون دولار، وهذا الرقم مشابه لمستويات الديون في الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية مثلاً؛ ولكنه مرتفع مقارنة بالأسواق الناشئة، اذ وصل عبء ديون الصين الى 351% من الناتج المحلي الاجمالي GDP، وشكل ذلك قلق كبير للحكومة، صاحبها حالات افلاس وإعادة هيكلة لبعض الشركات (KANDHARI, 2023, pp. 1–9).

3. شيخوخة السكان ومستقبل النمو والتحديات البيئية، اذ تواجه الصين تحديات بيئية وديموغرافية كبيرة تنعكس بشكل كبير على المستوى الاجتماعي، بما في ذلك، زيادة نسبة التلوث الصناعي الناتج من انبعاثات المصانع العاملة داخل الصين والذي اثر سلباً على الهواء والماء والتربة، واصبحت اغلب مدن الصين غير مناسبة للحياة الصحية، كما تقلص حجم القوى العاملة، وسرعة شيخوخة السكان، الأمر الذي سيفرض عبئاً إضافياً على اقتصادها، وان الديناميكيات الديموغرافية في الصين؛ لن تؤدي إلا مزيد من التحدي لقدرة الصين على الارتقاء بنجاح في السلم الاقتصادي على المدى الطويل، بسبب أن إحدى المزايا الاقتصادية الدائمة للصين بوجود قوة عاملة كبيرة ومتحسنة ورخيصة نسبياً، سوف تتبدد بشكل متزايد(Polk, 2019) ، ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، بحلول عام 2045 سينخفض عدد سكان الصين في سن العمل إلى 54.4% من إجمالي سكان الصين، في حين سينمو عدد سكان البلاد فوق 60 عاما إلى 31.4% من مجموع السكان (BEIJING'S INTERNAL AND EXTERNAL CHALLENGES, 2019, pp. 119–168)، وان انخفاض القوى العاملة في الصين سوف يقل بمعدل 0.3% من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً لغاية عام 2030(Polk, 2019) ، فضلاً عن ان شيخوخة سكان الصين تضغط على نظام التأمين الاجتماعي الذي تجاوزت نفقاته عائدات ضريبة الرواتب بمقدار 68 مليار دولار في عام 2017، وأن عجز الميزانية للمعاشات

التقاعدية التي تديرها الحكومات المحلية، يشكل مخاطر مالية متزايدة، اذ يعتمد نظام التقاعد العام في الصين على الدعم الحكومي لتغطية النقص؛ لكن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد قد يحد من قدرة الحكومة على سد الفجوة (Jia, 2018)، اذ سعت الحكومة الى معالجة النقص في المعاشات التقاعدية من خلال عدة تدابير، منها انشاء صندوق لتحويل الاموال من المناطق التي لديها فائض في المعاشات التقاعدية، الى تلك التي تعاني من عجز، ومع ذلك خفضت الحكومة من معدل مساهمات الشركات للتغلب على التباطؤ الاقتصادي، وهذه خطوة من شانها التقليل من المساهمات في صناديق التقاعد الحكومية(Jiefei, 2019) .

4. القيود على التكنولوجيا، اذ تسعى الصين للحصول على التقنيات المتقدمة وتحاول تطويرها، للارتقاء بسلسلة القيمة المضافة، وتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الخاضعة للرقابة الأجنبية والتي تعتبرها مكلفة اقتصادياً وضعيفة امنياً، ودعماً لهذا الجهد، حشدت الحكومة الصينية موارد هائلة لتشجيع الابتكار المحلي، وتمويل التحديث الصناعي، ودعم الاستحواذ على التكنولوجيا الأجنبية (Borst, 2018, p. 3)، وما التضييق والحظر الذي فرضته وزارة التجارة الأمريكية على الشركات الأمريكية التي تبيع التكنولوجيا والخدمات لعملاق معدات الاتصالات الصينية ZTE الذي فرض في أبريل 2018 والذي تم رفعه لاحقا، والقرار الاخر في مايو 2019 بإضافة شركة Huawei والشركات التابعة لها في قائمة الكيانات التي تسيطر على صادرات التكنولوجيا الأمريكية، سوى تذكير باستمرار اعتماد العديد من الشركات الصينية على التكنولوجيا الأجنبية على الرغم من المكاسب الكبيرة التي حققتها، حاولت القيادة الصينية دفع عجلة التنمية التكنولوجية بناء على جهود سابقة ولكنها مختلفة بثلاث جوانب رئيسة وهي: تقليل الاعتماد على التقنيات الأساسية الأجنبية، والدور الحاسم للشركات الخاصة، وتعبئة قنوات تمويل جديدة (Borst, 2018, pp. 14–15)، بعد العقوبات التي طالت شركة ZTE، استجابت كل من شركة Baidu، وشركة Alibaba، وشركة Tencent، وهذه الشركات من اهم شركات التكنولوجيا التي استثمرت في مجال الذكاء الاصطناعي والانترنت التجاري والصناعات التكنولوجية لدعوة بكين للاعتماد على الذات، من خلال اتخاذ خطوات لدعم تطوير صناعة أشباه الموصلات في الصين، وبعد سنوات من الازدهار في ظل التنظيم الخفيف، مارست الحكومة الصينية نوعاً من التدقيق والضغط المتزايد على قطاع التكنولوجيا للتوافق مع مراسيم الحزب، وهذا الاتجاه قد يقوض استراتيجية بكين الوطنية للتنمية المدفوعة بالابتكار (Borst, 2018, pp. 3–4).

5. معالجة أوجه القصور في تكنولوجيا الدفاع، اذ تشعر الصين بقلق عميق إزاء قدرة صناعتها الدفاعية على الابتكار بشكل مستقل وتطوير التقنيات المتطورة التي تعتبرها حاسمة لما يسميه الحزب "القوة الوطنية الأساسية للصين"، فمشت الصين خطوات كبيرة في تقنيات الدفاع الرئيسة المرتبطة بالفضاء و الفضاء السيبراني والحوسبة المتقدمة والذكاء الاصطناعي، وهي رائدة عالميا في مجال الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بعدة مرات، ومع ذلك، تعتقد الصين بانها لا تزال متخلفة عن الولايات المتحدة الامريكية، مشيرة في أحدث كتاب أبيض دفاعي لها، إلى أن الجيش الصيني يواجه مخاطر من مفاجأة التكنولوجيا وتزايد الفجوة بين الأجيال التكنولوجية (Office, 2019, p. 5)، اذ أظهر الزعيم (تشي) خشيته بشأن النقص في القدرات التكنولوجية لبلاده بالرغم من محاولات صناعة الدفاع الصينية بالاستمرار في انتاج بعض المكونات العسكرية المتطورة، مثل (محركات طائرات الجيل الخامس المتطورة، وانظمة التوجيه والتحكم والمعالجة الدقيقة)، الا انها مستمرة بالاعتماد على التقنيات الاجنبية في هذه المجالات، لاسيما من الولايات المتحدة الامريكية واليابان التي تعتبرها ضرورية للأمن القومي الصيني (Defense, 2018).

ثانياً: على الساحة العالمية: لم تعد التحديات التي تواجه تركيز قوة الرئيس (تشي) المفرطة محصورة داخل حدود الصين، ولكنها ممتدة الى العالم الخارجي، وبسبب ضعف القيود المفروضة على الرئيس، الى جانب تراجع نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة الامريكية، زاد طموحه للقيادة العالمية وتحديه الآيدولوجي والمركنتيلي المبالغ والواضح لديمقراطيات السوق، والذي يمكن ان يؤدي الى نشوب حرب باردة جديدة، والاكثر من ذلك، ربما تُصّعد القرارات التعسفية والحكيمة التي تتخذ خلال الازمات التي تشمل بحري الصين الشرقي والجنوبي، او شبه الجزيرة الكورية، او تايوان، الحالة الى حرب ساخنة تشمل المنطقة ككل(Morris, 2026) .

اتساقاً مع ما تم طرحه، فاليوم تواجه الصين قيود ملزمة على مختلف المستويات، منها التركيبة السكانية غير المواتية، مستوى الديون المرتفع، تباطؤ الانتاج، ارتفاع عدم المساواة في الدخل، الى جانب تصاعد التوترات الجيوبوليتيكية، فضلاً عن اجراءات الرئيس (تشي) لإعادة تأكيد سيطرة الدولة على التخطيط الاقتصادي، شكلت خروجاً عن مرحلة العقود الاربع السابقة من الاصلاحات، واشارة الى التحول بعيداً عن دعم وتشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة، وياتي ادخال هذه الضوابط الجديدة في وقت حاسم وحرج، اذ تعمل الحكومات والشركات الغربية على ايجاد بدائل للبضائع الصينية لتخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد على بلد واحد، وتفاقمت حالة التوتر بين الصين والغرب بسبب محاولات الصين للسيطرة على التقنيات الرئيسة، وتوسعها العسكري، ومطالبها الاقليمية بتايوان، مما يعزز حضور الصين بشكل متزايد في الساحة العالمية(KANDHARI, 2023) .

المبحث الرابع: المناورة الجيوبوليتيكية ومستقبل الصين في ضوء الفرص المتاحة

اعتمد الرئيس (تشي) على المناورة الجيوبوليتيكية كاستراتيجية شاملة تعتمد على الدبلوماسية والتحالفات والشراكات، والقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، والثقافة والاعلام، من اجل تحقيق مصلحة الصين الوطنية، وتوسيع نفوذها وتعزيز قدرتها على التأثير بالنظام الاقليمي والدولي، واذا تمكن (تشي) من تحقيق ذلك فهو بمثابة تعزيز لحكمه الشمولي وهيبته التي قد تصل الى الهيبة الثورية الماوية، اذ تعد الصين من القوى التعديلية الرئيسة في العالم التي تحاول تعزيز قوتها الصلبة والناعمة وتحقيق مكانتها في هيكل النظام الدولي، وهذا يحتم عليها توظيف عوامل قوتها بشكل عقلاني مع اهمية الحفاظ على امنها القومي من اية تهديدات محتملة، وكسر محاولات الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضدها، واذا تمكن الرئيس (تشي) من تحقيق تلك المنجزات، فبالتالي سينسحب ذلك الى تدعيم سلطته، وينعكس ايجاباً على نجاح نمط حكمه الشخصي، ونجاح عملية التحول نحو الشمولية، وسنتناول هنا مجموعة الفرص المتاحة لرسم صورة متقدمة ومتطورة لمستقبل افضل للصين.

اولاً: التنمية الاقتصادية: بعد سيطرة الشيوعيين على الصين في عام 1949، شهد الاقتصاد الصيني تحولاً ملحوظاً نقل البلاد من جذوره الريفية الغالبة الى قوة صناعية حضرية مفعمة بالحياة، مارست فيها الدولة سيطرة مشددة على الاقتصاد، وبعد حملة الاصلاحات التحويلية التي بدأت في عام 1978، وبعد اطلاق روح المبادرة، دفع البلاد لتصبح ثاني اكبر اقتصاد بالعالم مع معدل نمو سنوي وصل نحو 10% في اخر اربعة عقود، فضلاً عن تغيير طبيعة تعامل الزعيم (تشي) مع منافسيه السياسيين، وبالرغم من التحول في التركيز من الاستثمار الى الاستهلاك الذي قد يسهم في اعادة التوازن، الا انه قد لايؤدي الى تحقيق نمو اعلى، فقد اتخذ خطوات ضد رواد الاعمال في قطاع التكنولوجيا والتعليم عبر الأنترنت، وقام بزيادة الحد الادنى للاجور، واصلاح الاراضي، وهذه تساهم في معالجة عدم المساواة بالدخل، وادخلت الحكومة تدقيقاً تنظيمياً للعديد من قطاعات الاقتصاد، اذ ساهمت الحركة النقدية بين البنوك بتوفير ونمو السيولة النقدية والتي وصلت ضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، فضلاً عن خفض اكثر لنسبة متطلبات الاحتياطي لإضافة دعم آخر الاقتصاد (KANDHARI, 2023, pp. 1–9). بالرغم من معالجة قضية السيولة، الا انه لاتزال تواجه الصين قضايا هيكلية كبيرة، فالأزمة هي ازمة نمو وليست ازمة مالية، اذ انخفض معدل النمو الاسمي مصحوباً بنقص الضغط في معدل التضخم، وبات واضحاً ان اليوان RMB لم يعد قوياً بما يكفي لتعويض فارق اسعار الفائدة رغم تمتع الصين بفائض تجاري، لاسيما مع تصاعد التوترات الجيوبوليتيكية مع الولايات المتحدة الامريكية التي حجمت من الاستثمار الاجنبي ومنعت من ارتفاع قيمة RMB، ان نسبة الرافعة المالية للحكومة المركزية منخفضة نسبياً، وبالتالي سيفسح المجال لمزيد من الحوافز السياسية لدعم النمو الاقتصادي اذا تطلب ذلك(KANDHARI, 2023) ، ففي مارس 2023، دعت هيئة تنظيم الاصول المملوكة للدولة الشركات الحكومية الى الانضمام لجدول الاعمال الاقتصادية والسياسية للبلاد، والاستعداد للتنافس مع الشركات متعددة الجنسيات ذات الاقتصادات المتقدمة، والتي ستجري بشكل خفي، واحتمال ان لا تكون في تعظيم مصلحة المساهمين(KANDHARI, 2023) .

تحول مسار التنمية الصينية نحو انموذج نمو اكثر استدامة وموجهاً نحو الابتكار، من خلال اعطاء الاولوية للتقدم التكنولوجي والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة، اذ تسعى الصين الى تعزيز الجودة الشاملة للنمو الاقتصادي بدلاً من مجرد توسيع الناتج المحلي الاجمالي GDP، ففي عام 2020 دخلت الصين مرحلة متقدمة من التلوث ومستوى الانبعاث الكاربوني، لاحتمال ان تصل ذروة ذلك الانبعاث في عام 2030، ومن المتوقع ان تدخل الى مرحلة حياد الانبعاث الكاربوني في عام 2060، اذ بدأت الصين بذل جهود حثيثة وجديدة للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر النظيف والمستدام، من خلال تطوير مصادر طاقة انظف، وتطلب هذا التحول وضع استراتيجيات متعددة الاوجه تتراوح من الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وتطوير تقنيات منخفضة الانبعاثات، الى وضع المزيد من اللوائح السياسية الصارمة بشان الانبعاثات (Yixiao Zhou, 2024, pp. 1–3).

ثانياً: مبادرة الحزام والطريق BRI: تروج هذه المبادرة بشكل كبير الى انموذج الصين الجديدة الذي وضعه الرئيس (تشي) عام 2013، والذي يمثل مشروع السياسة الاقتصادية والخارجية الاكثر وضوحاً، والذي لفت الانتباه الى فن الحكم الاقتصادي للصين الساعي للحصول الى منافع اقتصادية تتناسب والطموح والامكانيات الصينية، وبذات الوقت؛ فان المبادرة هي وسيلة لمراجعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي، ومحاولة التوافق بشكل يضمن مصالح الصين، سعياً منها لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل بربط العالم بشبكة واسعة من الطرق البحرية والبرية، يتيح لها الفرصة لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية وتقليل تحكمها بالاقتصاد والتجارة العالمية، وتسهيل حركة ونقل البضائع (Malik, 2021). تشترك في هذه المبادرة نحو 140 دولة، وقرابة 1000 مشروع قيد التنفيذ، واستثمار بمئات المليارات من الدولارات، ووصف الرئيس (تشي) المبادرة بأنها "مشروع القرن" و "الطريق الى السلام والازدهار والانفتاح والابتكار وربط الحضارات المختلفة"، تعزز تلك المبادرة اطر التعاون فيما بين دول الجنوب والدول الاخرى التي تحاول تسريع تنميتها مع المحافظة على استقلالها، وايجاد انموذج بديل للتنمية خال من إملاءات القوى الاجنبية (President Xi Jinping delivered this speech at The Belt and Road Forum for International Cooperation in 2017)، مع مرور الوقت تضائل حماس عدد ليس بالقليل من دول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية و اوربا الوسطى والشرقية بمستقبل هذه المبادرة، اذ ان مشاريع البنية التحتية الصينية غالباً ما تنتج فوائد اقتصادية قصيرة الاجل، في مقابل تحتاج مخاطرها طويلة الاجل الى ادارة دقيقة، مما ادى الى ايقاف 4 مشاريع مهمة ضمن المبادرة في بلدان نامية غير ساحلية، وبالتالي اعادة النظر بفوائد المشاركة بتلك المبادرة فيما اذا كانت المكاسب تفوق المخاطر، وفوق ذلك تحاول الولايات المتحدة الامريكية وحلفؤها العمل على تعطيل وعرقلة مسيرة المبادرة من خلال الضغط على بعض الدول للانسحاب من المبادرة عبر استخدام سياسة العصا والجزرة، او من خلال انشاء مشاريع اخرى منافسة لمبادرة الحزام والطريق، لغرض احتواء الصين قدر الامكان، وبالنسبة للهند تركز اعتراضاتها الرئيسية على المبادرة على الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، الذي يمر عبر منطقة كشمير المتنازع عليها (At least 28 countries that have recently sought or secured debt relief from their official creditors in China)، كما وأن 27 من أصل 28 دولة من الاتحاد الأوروبي تعتقد بإيجاز على ان المبادرة تتعارض مع أجندة الاتحاد الأوروبي لتحرير التجارة ويدفع ميزان القوى لصالح الشركات الصينية المدعومة(Parliament, 2018) ، ويبدو ان القيادة الصينية بدأت تدرك حقيقة حاجتها الى معالجة قلق ومخاوف الدول المشتركة بالمبادرة، والحفاظ على دعم نخبهم وشعوبهم، واخذت مساراً مختلفاً من خلال تعددية الاطراف، عبر المشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية، او تصميمها وتنفيذها، مع لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD–DAC، ومؤسسات تمويل التنمية متعددة الاطراف، واخضاع هذه المشاريع للمعايير والضمانات الدولية(Malik, 2021) .

ثالثاً: مجموعة بريكس +BRICS: تعد من التكتلات الدولية الحكومية الواعدة والتي بادرت الصين فيها، وانشأتها كل من، البرازيل وروسيا والهند اضافة الى الصين، واصبحت رسمية مع اول قمة لها في عام 2009، واطلق عليها تسمية BRIC، ثم توسعت عام

2010 لتشمل جنوب افريقيا، واصبحت تسمى BRICS، وفي عام 2024 انضم للمجموعة كل من، مصر واثيوبيا وايران والامارات العربية المتحدة، وتم لاحقاً دعوة الارجنتين والمملكة العربية السعودية للانضمام، الا ان الارجنتين رفضت الدعوة لاحقاً، وقبلت المملكة الانضمام، واصبح يطلق عليها BRICS+، وتقدمت قرابة 20 دولة بطلب رسمي للانضمام الى المجموعة، وهذا مؤشر على اهمية تلك المجموعة التي تمثل 35% من الناتج المحلي الاجمالي للعالم، وحوالي 45% من سكان العالم، وتمكنت المجموعة من تأسيس بنك للتنمية NDB في عام 2014(Toronto, 2014) ، لتوفير الاموال لتنمية الدول، وكمنافس للبنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي IMF، يشابه هيكلية مجموعة بريكس كل من G7، و G20، فهي لا تخضع لمعاهدة دولية تنظم وتدير عمله(Relations, 2023) .

بالتالي هل سيؤثر التوسع في مجموعة BRICS+ على زيادة التأثير في النظام العالمي، ام على قلة التماسك بين الاعضاء (Institute, 2023)، وعلى الاكثر لا يمكننا اعتباره تكتل ضد الغرب، وهو يدخل ضمن مجال المناورة الجيوبوليتكية اكثر من مجرد مناورة سياسية لتعزيز رؤية الصين للنظام الدولي، وقد يرى بعض المحللين في الغرب وبنظرة تشاؤمية؛ بان التكتل سيفتت العالم الى كتل متنافسة بفضل تكثيف التنافس الجيوبوليتيكي بين الشرق والغرب، وتزايد حالة الاغتراب بين الشمال والجنوب (Endowment, 2025)، واعتبروا ان جزء كبير من جهود بريكس هو تحدي نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام العالمي، وهذا ليس بمستبعد من خصوم الولايات المتحدة الامريكية (روسيا والصين)، الذين يبحثون عن إعادة التوازن في النظام العالمي، وتجلى ذلك من محاولات الصين لإزالة التعامل بالدولار داخل بريكس، وبناء نظام مالي بديل، لاسيما بعد اقتراح الصين لإيجاد عملة خاصة بمجموعة بريكس، والتي قد ترى النور بالمستقبل القريب، واتساقاً مع ذلك؛ فهناك قلقاً واضحاً من مجموعة بريكس بالمدرك الاستراتيجي الامريكي لا يمكن تجاهله(USIP, 2024) . وبالرجوع الى قلة التماسك بسبب التوسع، فهناك توترات كبيرة بين الصين والهند مثلاً لا يمكن تجاهلها، وبين اثيوبيا ومصر، وبين ايران والمملكة العربية السعودية، كما ان هناك اختلاف في التوجهات لبعض الدول الاعضاء ربما يتعارض مع توجه الصين وروسيا، كتوجه الهند والبرازيل المستمر نحو الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن هيمنة الصين على المجموعة وبالذات الجانب التجاري، اذ تتشابك روابط التجارة للأعضاء بشكل متزايد مع الصين، في مقابل ضعف وقلة الروابط التجارية فيما بين الاعضاء انفسهم، وبالنتيجة فان التأثير النهائي لمجموعة BRICS+، سيكون تدريجي ومحسوب، ومستقبل التكتل غير مؤكد، بسبب الاعتماد الاقتصادي الشديد على الصين، وقلق الاعضاء من تهميشهم وهيمنة الصين على التكتل، وهذا قد يشكل تحديات اضافية لاستمرار المجموعة(Curtis, 2024) .

رابعاً: النظام المالي والمصرفي: حاولت الصين كسر القيود المفروضة على تشكيل قواعد التجارة متعددة الاطراف، وتعزيز عملة الصين (RMB)، من خلال مناوراتها الجيوسياسية والجيواقتصادية المتمثلة بمبادرة الحزام والطريق، ومقايضات العملات الثنائية، والاتفاقيات مع البنوك المركزية الاجنبية، وجعل هونغ كونغ كمركز لتدويل (RMB)، وانشاء بديل لنظام (سويفت) SWIFT (Mackel, 2025)، اذ اطلقت الصين في عام 2015، نظام المدفوعات الدولية عبر الحدود بين البنوك الخاصة بها (سيبس) CIPS، كمحاولة لتجاوز قيود نظام SWIFT، الذي وضعته مؤسسات مالية غربية لتوفير وسيلة آمنة وفعالة وسريعة للاتصالات والتحويلات المالية بين البنوك حول العالم، والذي من الممكن ان يشكل قيداً للولايات المتحدة الامريكية على التحويلات المالية الصينية في ظل التنافس الامريكي–الصيني المستمر، والذي غالباً ما تستخدمه الادارة الامريكية لمعاقبة منافسيها وخصومها، كروسيا وايران وتركيا وغيرها، وبالتالي فان نظام CIPS سيساعد الصين على التخلص من الضغوطات المالية ويزيد من استقلاليتها، مما يمنحها السيطرة على جميع المعلومات التي تمر عبر شبكتها، فضلاً عن امكانية مساعدة الدول الاخرى على تجاوز العقوبات كحالة روسيا وتركيا الساعية الى تقليل اعتمادها على الدولار الامريكي، واعتباراً من عام 2023، قام نظام CIPS بمعالجة وربط المؤسسات المالية الصينية بأكثر من 100 دولة، وهذا يعكس تطور النظام والتزام الصين المستمر بجعل عملة RMB كعملة رئيسة في التمويل الدولي، وتقليل اعتماد النظام المالي العالمي على العملات التقليدية مثل الدولار الامريكي، اذ لوحظ هناك زيادة

سنوية ثابتة في عدد المعاملات التي تتم معالجتها سنويا، من 1.26 مليون معاملة في عام 2017 إلى 6.61 مليون بحلول عام 2023، ينعكس هذا النمو في حجم المعاملات من خلال قيمة المعاملات التي تمت معالجتها، والتي ارتفعت من 14.55 تريليون RMB في عام 2017 الى 255.5 تريليون RMB في عام 2023، بسبب انخفاض تكاليف المعاملات وسرعة المعالجة (Samant, 2024). وهذا لا يمنع وجود تردد دولي من تبني نظام CIPS بالكامل كبديل لنظام SWIFT الاكثر رسوخاً، بسبب تطوره القصير الاجل، وامكانات طويلة الاجل في مجال الشفافية التنظيمية وموثوقية النظام(Samant, 2024) ، الا انه بالنتيجة زاد نظام CIPS من كفاءة المعاملات بـ RMB، ودعم طموح الصين في توسيع الاستخدام العالمي لعملتها، واستكمال مبادرة الحزام والطريق، كمحاولة لكسر الطوق او الاحتواء الامريكي لها، والهيمنة على النظام العالمي.

خامساً: القفزة التكنولوجية: اندفعت الصين بقوة في عملية التحديث التكنولوجي والعلمي في محاولة منها لمواكبة الغرب في ذلك المجال وللتخلص من التبعية الابتكارية وايجاد تقنيات متطورة قادرة على المنافسة وتعطي قدراً من القوة والاستقلالية، اذ لا يخفى على الجميع ريادة الصين لتقنية 5G، واستخدامات الطاقة المتجددة، وتطبيقات التواصل الاجتماعي المنافسة، وسعيها لأخذ دورها في تطبيقات وبرمجيات الذكاء الاصطناعي AI، والحوسبة الكمومية، وانظمة اطلاق الفضاء، قوبل ذلك برد فعل عنيف لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي تضع نفسها رائدة عالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومحتكرة لأنظمة وتقنيات الاتصالات اللاسلكية، اذ قامت بوضع قيود مختلفة على شركة (هواوي) الصينية، منها حظر تلك الشركة ومنتجاتها من سوق معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الامريكية، بسبب مخاوف وصول تلك الشركة الى شبكات الاتصالات داخل الولايات المتحدة، ومخاوف على الامن القومي الامريكي، او منافسة شركة (هواوي) للشركات الامريكية الاخرى، فضلاً عن مواجهة تلك الشركة لضغوطات وتدقيقات دولية متزايدة من اجل حث بعض الدول الاخرى الى اعادة التفكير بعلاقاتها مع تلك الشركة، ومحاولة اقناع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها بعدم السماح لشركة (هواوي) بالعمل فيها؛ لأن الولايات المتحدة الامريكية سوف لن تسمح بمشاركة المعلومات الاستخبارية والحساسة مع الدول التي تستخدم تكنولوجيا (هواوي) في انظمة التكنولوجيا الخاصة بها، خوفاً من تعرض المعلومات الامريكية للخطر (Liu, 2021, pp. 368–385)، بينما تم تسليط الضوء على (هواوي) نظراً لقدرتها المتقدمة في تقنية 5G؛ فهناك شركات صينية رائدة اخرى في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المراقبة بالفيديو تم حظر استخدامها في الشبكات الحكومية الامريكية، مثل شركات ZTE و Hytera و Hangzhou و Hikvision (McCain)، واتساقاً مع ذلك اختلف اداء وتعاطي حلفاء الولايات المتحدة الامريكية مع هذا الموضوع، فقامت بعض الدول ومنها اليابان واستراليا بمنع توفير تقنية 5G من (هواوي)، ودول اخرى كألمانيا وفرنسا، لم تلتزم بذلك واكتفت بوضع معايير امنية صارمة واستمرار اختبارها لضمان امن الشبكات، وبالنتيجة بالنسبة للعديد من الدول، لايزال سعر وجودة منتجات (هواوي) بمثابة نقطة جذب كبيرة من الصعب منافستها (Kaska, 2019, p. 8).

لا يقتصر التقدم التكنولوجي على نطاق الاتصالات، بل شهدت الساحة العالمية تطوراً ملحوظاً في مجال السيارات الكهربائية الصينية، بعد التحسن الكبير في تكنولوجيا البطاريات كونها المحرك الاساسي، اذ وفرت البطاريات الصلبة، كثافة طاقة محسنة، وشحن اسرع، وامان افضل، وعمر اطول، مقارنة ببطاريات الليثيوم التقليدية، مما ساعد الصين على الولوج والسيطرة على كثير من الاسواق العالمية، وساهم ايضاً في استقرار الشبكة، وتعزيز تكامل الطاقة المتجددة، ودعم بيئة نظيفة، في مقابل بقاء الولايات المتحدة الامريكية بمركزها المتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي AI، والحوسبة الكمومية، وانظمة الاطلاق الفضائية لغاية وقتنا الراهن، ولعل المستقبل مليء بالمفاجآت (Ogunnowo, 2025).

سادساً: استراتيجية الطريق الثالث: اظهر اداء الصين في النمو الشامل، سمات مميزة تختلف عن مقاربات دول الرفاهية الغربية التي تتبنى التحرير الاقتصادي، ودول شرق آسيا التنموية، ربما بسبب التحديات الخطيرة لكلا النموذجين فيما يرتبط باحتواء تزايد

عدم المساواة، وتحقيق النمو الشامل، نتيجة العولمة والتغيرات التكنولوجية، اذ اعتمدت الصين بشكل اقل على الوسائل التقليدية لا عادة التوزيع، مثل الضرائب والتحويلات، وركزت بدل ذلك على الجمع بين السياسات الصناعية الموجهة نحو النمو، والاستثمار في البنية التحتية العامة، وبرامج التخفيف من حدة الفقر بواسطة الدولة، وهذا كله يعتبر مفيداً بالنسبة للاقتصادات المتأخرة، اذ روجت الحكومة الصينية لسياسات زيادة دخل الفقراء مع الحد من المداخيل المفرطة، وحظر الدخل غير القانوني بين الاثرياء، كما شجعت الحكومة الى المزيد من الاعمال الخيرية والتبرعات من الشركات المربحة عبر ما يسمى "التوزيع الثالث"، وهو نوع من توزيع الدخل على اساس المعتقدات الاخلاقية، نحن نجادل بأن استراتيجية التنمية في الصين تختلف اختلافا كبيرا عن مقاربات كل من دولة الرفاهية التقليدية والدولة التنموية، يمكن أن يعزى تقدم الصين في النمو الشامل إلى ثلاثة عوامل اساسية وهي (Zheng, 2022):

1. تنفذ السياسة الصناعية على نطاق واسع لتحقيق التحديث الصناعي.
2. تعتمد على الاستثمار في البنية التحتية العامة لمواجهة التباطؤ الاقتصادي والصدمات الخارجية.
3. يستخدم نهجاً بوساطة الدولة ويحشد الموارد للحد من الفقر.

المبحث الخامس: المآلات

اعتبارا من أوائل عام 2026، يبدو ان الحكم الشمولي للرئيس (تشي) قد ترسخ بعمق ومركزية اكثر، بعد حصوله على فترة ولاية ثالثة في عام 2022، مع وجود مؤشرات للاستعداد لولاية رابعة، لاسيما في ظل التحول من القيادة الجماعية الاستبدادية الى الديكتاتورية الشخصية "الشمولية الجديدة" التي اعاد فيها (تشي) احياء آليات الحكم على النمط الماوي، مستعيناً بالتكنولوجيا للمراقبة الجماعية والرقابة الأيدولوجية الصارمة لقمع المعارضة، اذ قام بتعيين الموالين في المناصب الرئيسية في الحزب والدولة والجيش، وقمع المنافسين المحتملين والمعارضة(Triglavcanin, 2023) .

اولاً: النتائج: ترتب على زيادة تركيز سلطة الرئيس (تشي) في عملية اتخاذ القرار عدة نتائج، لدرجة ان وسائل اعلام الحزب الشيوعي الصيني اعتبرت ان مصطلح "قرار من قبل سلطة واحدة" هو صفة ايجابية للنظام الصيني، ومن ابرز تلك النتائج التي حصلت تحت قيادته هي: (CCP DECISION-MAKING AND XI JINPING'S CENTRALIZATION OF AUTHORITY, 2022):-

1. قام بإصلاح قواعد الحزب ليمنح نفسه دوراً اكبر في الحكم العام للحزب والدولة، واعاد الحزب هيكلة جهاز صنع السياسة من خلال اخذ وظائف صنع القرار بعيداً عن الهيئات الحكومية ووضعها في اجهزة حزبية، الامر الذي عزز من اشراف الحزب على صياغة السياسات وتنفيذها لضمان الالتزام الصارم بخط الحزب، ومثل خروجاً عن مبدأ التشاور الاوسع لقادة الحزب السابقين في عملية صنع السياسات.

2. تركيز عملية صنع القرار السياسي بشكل متزايد، واصبحت مرادفة لشخصية الزعيم (تشي)، بمعنى تساوي الولاء للحزب بالولاء له، اذ يعمل هذا الاتجاه على تحسين تنسيق السياسات على حساب المرونة السياسية المحتملة، مما يؤدي الى حوكمة على غرار الحملات التي تعالج بفعالية القضايا قصيرة الامد ولكنها تحد من قدرة قادة الحزب على تصحيح اخطاء السياسة.

3. يسعى (تشي) الى تجنب الاخطاء المتصورة للاتحاد السوفيتي وقادة عصر الاصلاح في الصين، ويؤكد على ان الحكم المتراخي والضعيف من قبل اسلافه المباشرين أضر بسمعة الحزب وتماسكه وقدرته على الحكم الوطني.

4. عزز (تشي) السيطرة المركزية على صنع القرار الاقتصادي في محاولة لضمان الحفاظ على النظام، مبرراً ذلك من خلال الادعاء بانه والحزب قادران بشكل فريد على توجيه الصين نحو مجموعة طموحة وقومية متزايدة من خطط التحديث.

5. اعاد (تشي) هيكلة جهاز صنع القرار في السياسة الخارجية، لتسهيل نهج موحد وموجه مركزياً لمعالجة التهديدات الدولية وتحقيق الاهداف الوطنية، اذ يعكس السلوك الدبلوماسي الصيني الان تفضيله لا سلوب أكثر عدوانية ومواجهة.

6. اعاد (تشي) هيكلة الجهاز العسكري وشبه العسكري لزيادة المركزية ومنح المزيد من السلطة بين يديه، اذ تخضع القرارات المرتبطة باستخدام القوة بشتى انوعها للسلطة التقديرية الشخصية التي يمارسها (تشي).

ثانياً: المشاهد المستقبلية المحتملة: تم تصميم نمط "الشمولية الجديدة" لفرض الولاء التام للحاكم، انتقلت فيه الصين من حالة الاختباء الى الحزم، والذي قد يؤدي الى زيادة الاحتكاك مع الولايات المتحدة وحلفاؤها، والتي بدورها فرضت عقوبات اقتصادية وقيود تقنية، واحتمال نشوب صراع لاسيما حول تايوان، وممكن نحدد عدة مشاهد محتملة لمآلات الحكم وهي:

1. الانحدار او التشويش المطرد: المشهد الأكثر ترجيحاً، اذ ان تصميم هذا النمط بالحكم لفرض الولاء التام سيخاطر بقمع الابتكار وخلق اوجه قصور اقتصادية، والذي سيؤدي الى تباطؤ اقتصادي وطويل الأمد على غرار اليابان، مع احتفاظ (تشي) بالسلطة من خلال المراقبة الصارمة، والدعاية، وعمليات التطهير الدورية المستهدفة للحفاظ على الانضباط.

2. أزمة نظامية: قد تؤدي الى انهيار داخلي ناتج من الانهيار الاقتصادي الحاد أو الكارثة العسكرية، مثلاً، (القيام بفعل فاشل تجاه تايوان)، والذي ممكن ان يؤدي إلى كسر وحدة النخبة وإثارة معارضة غير محتملة حاليا لـ(تشي).

3. التصعيد العدواني: إذا زاد السخط المحلي بشكل مفرط، فقد يصعد (تشي) الصراعات الخارجية لصرف الانتباه وتعزيز الدعم القومي.

باختصار، إن مصير حكم (تشي) هو مفارقة في السيطرة الشديدة والمطلقة لإخفاء نقاط الضعف النظامية والاقتصادية والديموغرافية العميقة الجذور، فمن المتوقع استمرار التشديد في النمط "الشمولي الجديد"، مع اعتماد الاستدامة للمدى الطويل على قدرته في إدارة الاقتصاد المتقلص والجماهير المضطربة.

الخاتمة

اعطت مجمل دوافع التحول عن القيادة الجماعية الفرصة نحو تركيز السلطة، اذ كانت حملة القمع التي شنها الرئيس (تشي) بمثابة اسلحة للقضاء على المنافسين المحتملين، ومحو مراكز القوى المتنافسة، وفرض الولاء المطلق للنخبة السياسية الى الحزب والى شخص (تشي) من خلال الخوف، وهدم القواعد التنظيمية لشبكات المحسوبية التي يسيطر عليها الآخرون بشكل منهجي، اذ ساعدت الاخفاقات الكبيرة للقيادة الجماعية لاسيما في عهد (هوجينتاو) على فهم السبب الذي جعل (تشي) قادراً على اقناع و/او تخويف اعضاء آخرين من نخبة الحزب بالموازاة مع عودته الى قيادة الرجل القوي؛ فلم يكن اضفاء الطابع المؤسسي على سياسات القيادة بعد (ماو) عميقاً بما يكفي لمنع زعيم طموح مثل (تشي) من استعادة الحكم الديكتاتوري الشخصي.

بالنسبة لمستقبل ديمومة القاعدة الشخصية في الحكم المنفرد؛ فقد اثبتت التجارب بانه لا يتم اسقاط معظم الحكومات الاستبدادية بسبب الثورة الجماعية، وانما بسبب الانقسامات الداخلية في القيادة، اذ يمكن ان يثير السلوك السلطوي لـ (تشي) مقاومة من السياسيين المحبطين الذين فقدوا رعايتهم وفرصهم بالترقية، على الرغم من انخفاض نسبة احتمالات نجاح تمرد النخبة، الا انه كلما زاد استبداد القائد، زاد احتمال محاولة اسقاطه من قبل السياسيين الاخرين، فيصبح سلم الصعود الى القوة المطلقة اكثر انزلاقاً مع تقدم الديكتاتور الى القمة، مع ذلك، كلما اصبح نظام (تشي) اكثر قمعاً، كلما كان اكثر تردداً في ترك الحكم، فيمكن لصورة عبادة شخصية (تشي) ان تنقلب ضده، فالنخب السياسية مستعدة لاحتضان زعيم قوي؛ ولكن ليس الشخص الذي يطمح ان يجعل نفسه موضوعاً للعبادة بأسلوب (ماو) او (كيم جونغ اون)، وحتى لو لم يجرؤ احد على تحدي (تشي)، فسوف يستمر في الشك بالجميع، لأنه لا يملك وسيله لمعرفة من المخلص ومن دون ذلك. ان التركيز المفرط للسلطة قد يوفر نقطة محورية لمقاومة النخبة في المستقبل، ويمكن ان يعود البندول الى القيادة الجماعية المؤسسية، وهذه المرة سيعززها نظام تشريعي وقانوني اقوى، ومع نمط الحكم الجديد الذي اسسه الرئيس (تشي)، فان طبيعة النظام الصيني المعقدة من الصعب ان يستحوذ عليها شخص واحد لمدة طويلة، فشراء الولاءات لا يتم بالتخويف والتهديد وانما يحتاج الى مساومات وتنازلات وتقديم امتيازات، مما يعني ان تقوية اطراف

قد تتفق معك اليوم وتختلف غداً، صحيح ان الرئيس لا يواجه اليوم تحدي حقيقي، لكن من الصعب التنبوء بما يضمه المستقبل في حال غيابه، سواء وفاته او اعتزاله الحكم او انتهاء مدة حكمه، ففي هذه الحالة قد يتفجر صراع داخلي عنيف لم يسبق ان مرت به الصين من قبل بسبب اختلال ميزان القوى الداخلية السائدة.

الاستنتاجات

1. استخدم الزعيم (تشي) حملة مكافحة الفساد لتعزيز سلطته، من خلال إزالة المنافسين المحتملين وإسكات المعارضة، وعنصر أساسي في جهود الحزب الشيوعي الصيني لاستعادة الثقة في شرعيته، والحفاظ على حكم الحزب الواحد.
2. ان التغيير من نمط الحكم الفردي الى القيادة الجماعية المؤسسية في الانظمة الاستبدادية ليس حالة تطورية، اذ قد يؤدي تقاسم السلطة تحت مظلة القيادة الجماعية الى تعزيز مرونة النظام الاستبدادي.
3. لم يسيطر اي زعيم صيني على جيش التحرير الشعبي كما سيطر (تشي)، اذ احكم قبضته على الجيش بصورة تبدو اكثر اكتمالا من سيطرته على الحزب الشيوعي الصيني والحكومة.
4. لم تعد التحديات التي تواجه تركيز قوة الرئيس (تشي) المفرطة محصورة داخل حدود الصين، بل هناك تحديات خارجية لاتقل اهمية عن التحديات الداخلية.

الشكر والتقدير: نقدم الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا على انجاز هذا البحث.

تضارب المصالح: ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.

التمويل: لا يوجد أي تمويل مقدم لإجراء البحث، وينشر على نفقة الباحث الخاصة.

المصادر

At least 28 countries that have recently sought or secured debt relief from their official creditors in China. (n.d.). Retrieved from http://www.sais-5cari.org/debt-relief

BEIJING'S INTERNAL AND EXTERNAL CHALLENGES. (2019, Nov). Retrieved from https://www.uscc.gov/sites/default/files/2019-11/Chapter%202%20-%20Beijing%27s%20Internal%20and%20External%20Challenges.pdf

Blanchette, J. (2019, February 7). U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on What Keeps Xi Up at Night: Beijing's Internal and External Challenges. Foreign Policy. Retrieved from https://www.uscc.gov/sites/default/files/2019-11/Chapter%202%20-%20Beijing%27s%20Internal%20and%20External%20Challenges.pdf

Borst, N. (2018, September). China's Tech Rush: How the Country's Strategic Technology Campaign Is Shaping Markets. Seafarer. Retrieved from https://www.seafarerfunds.com/documents/chinas-tech-rush.pdf

Brown, K. (2018, Feb 15). The Anti-Corruption Struggle in Xi Jinping's China: An Alternative Political Narrative. *49*(1). Asian affairs. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03068374.2018.1416008

CCP DECISION-MAKING AND XI JINPING'S CENTRALIZATION OF AUTHORITY. (2022, Nov). Retrieved from https://www.uscc.gov/sites/default/files/2022-11/Chapter_1--CCP_Decision-Making_and_Xi_Jinpings_Centralization_of_Authority.pdf

CSIS. (2023). The Political Bureau of the 20th Chinese Communist Party Central Committee. Retrieved from https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2023-

04/230427_China_20th_Politburo_0.pdf?VersionId=UYXUAmQWhcgrzO67Hil2A4tXlOr8yNMs

Curtis, J. (2024, November 11). The BRICS group: Overview and recent expansion, Commons Library Research Briefing. Retrieved from https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-10136/CBP-10136.pdf

Defense, U. D. (2018, December 20). Assessment on U.S. Defense Implications of China's Expanding Global Access. Retrieved from https://www.andrewerickson.com/wp-content/uploads/2019/01/DoD-China-Report_2018_Defense-Implications-of-China%E2%80%99s-Expanding-Global-Access.pdf

Endowment, C. (2025, March 31). BRICS Expansion, the G20, and the Future of World Order: Perspectives from Member States. Retrieved from https://carnegieendowment.org/research/2025/03/brics-expansion-and-the-future-of-world-order-perspectives-from-member-states-partners-and-aspirants?lang=en

Gopalan, N. (2018, November 12). Banks Will Pay for China's Private Obsession. Bloomberg. Retrieved from https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2018-11-12/china-s-banks-will-pay-price-of-private-lending-edict

Institute, M. E. (2023, August 28). Monday Briefing: Will new members alter the strategic direction of BRICS? Retrieved from https://www.mei.edu/blog/monday-briefing-will-new-members-alter-strategic-direction-brics

Jia, G. W. (2018, September 12). Gabriel Wildau and Yizhen Jia, China Steps Up Social Security Collection as It Cuts Corporate Taxes. Financial Times. Retrieved from https://www.ft.com/content/bf3700dc-b582-11e8-bbc3-ccd7de085ffe

Jiefei, C. S. (2019, April 10). Rich Provinces Cough Up Pension Funds to Help Struggling Peers. Caixin. Retrieved from https://www.caixinglobal.com/2019-04-10/rich-provinces-cough-up-pension-funds-to-help-struggling-peers-101402657.html

KANDHARI, J. (2023). BIG PICTURE: China's Past, Present and Future. MACRO INSIGHT, MORGAN STANLEY - EMERGING MARKE TS. Retrieved from https://www.morganstanley.com/im/publication/insights/articles/article_thebigpicturechinapastpresentfuture_us.pdf

Kania, E. (2019, August 1). In the "New Era," the PLA is Xi's Army, Center for Advanced China Research. Retrieved from https://www.ccpwatch.org/single-post/2019/08/01/In-the-New-Era-the-PLA-is-Xis-Army

Kaska, K. (2019). Henrik Beckvard and Tomáš Minárik, Huawei, 5G and China as a Security Threat. NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence (CCDCOE). Retrieved from https://ccdcoe.org/uploads/2019/03/CCDCOE-Huawei-2019-03-28-FINAL.pdf

Lardy, N. (2019, January 28). The State Strikes Back: The End of Economic Reform in China? Peterson Institute for International Economics. Retrieved from https://www.piie.com/bookstore/2018/state-strikes-back-end-economic-reform-china

Liu, X. (2021). Chinese Multinational Enterprises Operating in Western Economies: Huawei in the US and the UK. *30*(129). Journal of Contemporary China, Vol. 30, Issue 129, 2021, pp. 368-385. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10670564.2020.1827351

Mackel, P. (2025). Joey Chew and Jingyang Chen, RMB – internationalization is not over. Central Banking. Retrieved from https://www.centralbanking.com/hsbc-reserve-management-trends-2024/7960672/rmb-internationalisation-is-not-over

Malik, A. P. (2021). Banking on the Belt and Road: Insights from a new global dataset of 13,427 Chinese development projects. Williamsburg. William & Mary. Retrieved from https://docs.aiddata.org/ad4/pdfs/Banking_on_the_Belt_and_Road__Insights_from_a_new_global_dataset_of_13427_Chinese_development_projects.pdf

McCain, J. S. (n.d.). National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2019. Retrieved from https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/5515/text

McGregor, R. (2019, August 14). Party Man: Xi Jinping's Quest to Dominate China. Foreign Affairs. Retrieved from https://www.lowyinstitute.org/publications/party-man-xi-jinping-s-quest-dominate-china

Morris, L. (2026, Jan 19). China's Foreign Policy Calculus Goes Beyond the Current White House Occupant. Asia Society Policy Institute. Retrieved from https://asiasociety.org/policy-institute/chinas-foreign-policy-calculus-goes-beyond-current-white-house-occupant

Office, C. S. (2019, July 24). China's National Defense in the New Era. Retrieved from https://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201907/24/content_WS5d3941ddc6d08408f502283d.html

Ogunnowo, E. O. (2025, April). The Future of Electric Vehicles: Technological Innovations and Market Trends. *10*(4). Engineering and Technology Journal. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/390661749_The_Future_of_Electric_Vehicles_Technological_Innovations_and_Market_Trends

others, E. E. (2018, July 24). The Rise of Xi Jinping and China as a Global Power. Nixon Foundation, China Foreign Policy Reports. Retrieved from https://blog.nixonfoundation.org/2018/07/synopsis-rise-xi-jinping-china-global-power/

Parliament, E. (2018, July 12). European Parliament, EU Framework for FDI Screening. Briefing: EU Leg islation in Progress . Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-614667-EU-framework-FDI-screening-FINAL.pdf

Polk, A. (2019, September 4). U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on U.S.-China Relations in 2019. Retrieved from https://www.uscc.gov/hearings/us-china-relations-2019-year-review

President Xi Jinping delivered this speech at The Belt and Road Forum for International Cooperation in 2017. (n.d.). Retrieved from http://1www.xinhuanet.com/english/2017-05/14/c_136282982.htm.

Relations, C. o. (2023, August 31). The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order? Retrieved from https://www.cfr.org/councilofcouncils/global-memos/brics-summit-2023-seeking-alternate-world-order

Samant, A. (2024, June). How is the Cross-Border Interbank Payment System (CIPS) evolving in competition to SWIFT and USD-backed trading platforms? ODI Briefing Note. Retrieved from https://media.odi.org/documents/Financial_Architecture_Brief_Final.pdf

Shirk, S. L. (1992). The Chinese Political System and the Political Strategy of Economic Reform. UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS. Retrieved from

https://publishing.cdlib.org/ucpressebooks/view?docId=ft0k40035t&chunk.id=d0e2122&toc.depth=1&toc.id=d0e2122&bran

Shirk, S. L. (2018, April). China in Xi's "New Era": The Return to Personalistic Rule. *29*(2). Journal of Democracy. Retrieved from https://www.journalofdemocracy.org/articles/china-in-xis-new-era-the-return-to-personalistic-rule/

Torigian, J. (2019, Jan 22). Elite politics and foreign policy in China from Mao to Xi, Brookings Institution. Retrieved from https://www.brookings.edu/articles/elite-politics-and-foreign-policy-in-china-from-mao-to-xi

Toronto, U. o. (2014, July 15). BRICS Information Centre, Treaty for the Establishment of a BRICS Contingent Reserve Arrangement. Brazil: Fortaleza. Retrieved from http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-bank.html

Triglavcanin, P. (2023, November 10). How secure is Xi Jinping's rule? London: Council on Geostrategy. Retrieved from https://www.geostrategy.org.uk/britains-world/how-secure-is-xi-jinpings-rule/

USIP. (2024, October 17). What's Driving a Bigger BRICS and What Does it Mean for the U.S.? Retrieved from https://www.usip.org/publications/2024/10/whats-driving-bigger-brics-and-what-does-it-mean-us

Wuthnow, P. C. (2019, February 22). Large and in Charge," in Phillip Saunders et al., eds., Chairman Xi Remakes the PLA: Assessing Chinese Military Reforms. National Defense University. Retrieved from https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Do

Yixiao Zhou, E. (2024). China's economic growth in a global context: challenges and opportunities and future research. *17*(1). Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies. Retrieved from https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/jcefts-02-2024-080/full/pdf?title=editorial-chinas-economic-growth-in-a-global-context-challenges-and-opportunities-and-future-research

Zheng, Y. (2022, October 18). The third way of inclusive growth in China. *1*. Asian Review of Political Econom. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s44216-022-00007-5